كلمة معالي الدكتور وزير الزراعة والثروة السمكية بمؤتمر الدورة (38) لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة روما (15-22 يونيو 2013م)

السيد الرئيس

السيد مدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة السادة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود المشاركة

السيدات والانسات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن اعبر عن خالص الشكر والتقدير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في الإعداد والتنظيم لهذا المؤتمر والدور الفاعل الذي تضطلع به لمعالجة العديد من القضايا والتي على رأسها مشكلة الأمن الغذائي ومكافحة الفقر والنهوض بالقطاع الزراعي في العالم. ونشيد بجهود معالي الدكتور المدير العام في تطوير عمل المنظمة ومساعيه المبذولة للتصدي لمعضلات الفقر والمرض والجوع. كما يسرني ان أتقدم بالتهنئة للدول الثمانية والثلاثين التي حققت الاهداف الدولية المطروحة في خفض مستويات الجوع الى النصف قبل عام 2015م.

ونثمن كذلك المحاضرة القيمة التي القاها البروفيسور امارتيا سان الحائز على جائزة نوبل والذي أكد فيها على أن أسباب الجوع لا تقتصر على انتاج الغذاء فحسب وانما يتوجب العمل على ايجاد سياسات لمكافحة الجوع وسياسات الاستحقاق للحصول على الغذاء.

السيد الرئيس

السادة الحضور الكرام

تبنت حكومة سلطنة عمان منذ سبعينيات القرن الماضي إستراتيجية شاملة للتنمية، كان من أهم أهدافها تنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على الاقتصاد النفطي، وذلك من خلال تطوير

قطاعات الاقتصاد الأخرى ومنها قطاعي الزراعة والثروة السمكية. ولتحقيق التنمية المنشودة لهذين القطاعين وضعت وزارة الزراعة والثروة السمكية الخطط الخمسية المتعاقبة والتي تبنت سياسات وبرامج استهدفت ادارة وتنمية الموارد الزراعية لضمان استدامتها .

فبالرغم من الندرة النسبية للموارد الزراعية وشح المياه المتاحة إلا أن القطاعين الزراعي والسمكي قاما بتغطية أكثر من ثلث احتياجات السلطنة من السلع الغذائية في المتوسط سنويا خلال السنوات الأربع الماضية ، كما أن القطاعين حققا معدلات نمو جيدة خلال نفس هذه الفترة حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي المحقق حوالي 4 وهذا يعكس الجهود التي بذلت من قبل الحكومة للنهوض بهذين القطاعين .

ونظرا لأهمية قطاع الثروة السمكية في السلطنة تم في بداية هذا العام (2013م) اعتماد أكثر من مليار وثلاثمائة مليون دولار أمريكي لتطوير القطاع السمكي حتى عام 2020م ونامل ان بؤدي ذلك الى زيادة تقدر بحوالي 200% في الانتاج السمكي من المصائد الطبيعية والاستزراع السمكي كما أن السلطنة وقعت مؤخرا اتفاقية مع منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة لإعداد استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع الزراعي حتى عام 2040م.

ان رؤى حكومة السلطنة تتطور باستمرار حسب ما تقتضيه المتغيرات المحلية والدولية فعلى سبيل المثال لا الحصر شكل الأمن الغذائي ركيزة من ركائز التنمية الزراعية والسمكية إلا أن أهميته قد ازدادت وترسخت من خلال أزمة الغذاء التي اجتاحت العالم في السنوات الأخيرة الأمر الذي جعل السلطنة تبذل المزيد من الجهود في سياسات توفير الغذاء، إذ أن الأزمة لم تقتصر فقط على الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء، وإنما امتدت إلى عدم كفاية المتاح عالمياً ومن ثم ندرة وصعوبة الحصول على الاحتياجات المطلوبة من السلع الغذائية من شرائح السكان المختلفة.

أيها الحضور الكرام

إن العلاقات الفاعلة والقوية التي نشأت بين السلطنة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة طوال السنوات الماضية ساهمت في تفعيل جهود السلطنة لتنمية وتطوير قطاعي الزراعة والثروة السمكية، ونتيجة للتعاون والتواصل المشترك تم في بداية عام 2012م تأسيس مكتب للمنظمة في السلطنة يتم من

خلاله التنسيق والمساعدة في بناء القدرات البشرية والإستفادة من البرامج والمشاريع التي تقدمها المنظمة .

كما نود الإشارة بأن السلطنة ستستضيف الدورة الخامسة لمجموعة المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة خلال الفترة من 22_28سبتمبر 2013 م واتتهز هذه المناسبة لدعوة الدول الاعضاء والمراقبين والشركاء والمانحين للمشاركة في اجتماعات الدورة الخامسة، كما يسرنا دعوة اصحاب المعالي الوزراء في دول الشرق الأدنى وشمال افريقيا للمشاركة في الاجتماع الوزاري الذي سيعقد في مسقط بتاريخ 21 سبتمبر 2013 م.

وختاما نكرر شكرنا وتقديرنا لمنظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة وعلى رأسها المدير العام على حسن التنظيم لفعاليات الدورة الثامنة والثلاثين آملين أن تكلل جهود المجتمع الدولي في مناهضة الجوع وتوفير الغذاء للجميع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته